

الشركات المهنية وتنظيم عملها في الأراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الفلسطيني لسنة 2021

Professional companies and the organization of their work in the Palestinian territories according to the Palestinian Companies Law for the year 2021

الدكتور محمد أحمد محمود عمارنة، أستاذ مساعد تخصص قانون الخاص،

جامعة القدس. كلية الحقوق

mohamad_amarna@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/27 تاريخ القبول للنشر: 2023/02/10

ملخص:

تحدث هذا البحث عن موضوع الشركات المهنية وتنظيم عملها في الأراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الجديد والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 ويعتبر من اهم المواضيع المستجدة في قانون الاعمال والشركات في فلسطين لأنه لم يبحث نهائيا بعد في الجامعات الفلسطينية والعربية، ويجب تسليط الضوء عليها بشكل واضح وجلي.

وتم دراسة هذا الموضوع بمبحثين ومقدمة وخاتمة من اجل مناقشة هذا الموضوع بصورة جيدة، وقد خلص الى عدم ذكر للشركات المهنية صراحة في القوانين التي كانت مطبقة في فلسطين سابقا، و اضافتها مهمة جدا من اجل تنظيم العمل المهني بطريقة قانونية تحفظ الحقوق اصحاب العمل المهني والزبائن لهم بشكل واضح ، و اضافتها اضافة ايجابية رغم أن الصياغة المستخدمة لهذا القانون ومفرداته واحكامه فضفاضة وواسعة وكأنها مترجمة، كما وأنها ليست تناسب بيئة الأعمال الاقتصادية في فلسطين بشكل محدد رغم التطور في مجال الاعمال مع تطور التكنولوجيا الحديثة .

ولذا لا بد من عمل ورشات عمل متخصصة للمحامين واصحاب المهن وبالتعاون مع النقابات المختلفة لتبيان هذه الشركات والتعامل معها من خلال القانون الجديد، والعمل على كتابة الابحاث المتخصصة من خلال الجامعات الفلسطينية والمراكز البحثية القانونية من اجل الوصول الى ما هو يجب تحسينه فيما يخص الشركات المهنية، والعمل على نشر الوعي عند المهنيين في مختلف اعمالهم في اهمية القانون واللجوء الى الحصول على ترخيص شركات مهنية من خلال وزارة الاقتصاد الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: الشركات المهنية، وزارة الاقتصاد، قانون الشركات، شركة التضامن، النقابات.

Abstract:

This research talked about the issue of professional companies and the organization of their work in the Palestinian territories according to the new amended Companies Law, which is Law by Decree No. (42) of 2021 of the most important emerging topics in the business and companies' law in Palestine because it was not discussed at all in Palestinian and Arab universities, and it must be highlighted clearly and clearly.

This topic was studied in two sections, an introduction and a conclusion in order to discuss this topic well, and it was concluded that there was no mention of professional companies explicitly in the laws that were previously applied in Palestine, and adding them is very important in order to organize professional work in a legal way that preserves the rights of professional employers and their customers clearly, and adding them is a positive addition, although the wording used for this law and its vocabulary and provisions are loose and broad as if they were translated, and they are not suitable. The economic business environment in Palestine in particular despite the development in the field of business with the development of modern technology.

The researcher recommends conducting specialized workshops for lawyers and professionals in cooperation with different syndicates to identify these companies and deal with them through the new law, and work on writing specialized research through Palestinian universities and legal research centers in order to reach what must be improved with regard to professional companies, and work to spread awareness among professionals in their various works of the importance of the law and resort to obtaining a license for professional companies through Palestinian Ministry of Economy.

Keywords: professional companies, Ministry of Economy, Companies Law, partnership company, trade unions.

مقدمة:

في هذا البحث سيتم التطرق الى موضوع مهم لم يبحث نهائيا بعد في الجامعات الفلسطينية والمراكز البحثية ، وهو عن موضوع الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الجديد والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات المنشور في العدد رقم 25 من جريدة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) - صفحة 2 بتاريخ 2021-12-30م، لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في تطوير التجارة الفلسطينية والحياة الاقتصادية بشكل كامل لما لهذا الموضوع من اهمية في زيادة الواردات على الخزينة الفلسطينية ودوران الحياة الاقتصادية من خلال تنظيم المهن في الاراضي الفلسطينية واعطاء الحرية بشكل اكبر في العمل المهني بغايات محددة وبنفس الوقت واضحة تخدم اصحاب المهن وتعمل على تطوير الحياة الاقتصادية التجارية والخدمات الفلسطينية بشكل اكثر فعالية وقانونية.

حيث صدر بتاريخ 2021/12/30 عن ديوان الفتوى والتشريع عدد ممتاز من جريدة الوقائع الفلسطينية تتضمن نشر القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات، والذي ألغي بموجبه قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 وكافة تعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه جميعها، وقد جاء هذا القرار بقانون ليواكب التطورات الاقتصادية والتجارية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني وليشكل أحد اللبئات الأساسية للتوسع الاقتصادي وخلق بيئة استثمارية تشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن أجل تغطية وحل اشكاليات كثيرة لم يتم التطرق لها سابقا مثل الشركات الاجنبية والشركات المهنية وغيرها.

وسيتم العمل على دراسة تأثير وجود الشركات المهنية والمواد الموجودة بالقانون الفلسطيني الجديد عن هذا الموضوع المهم، والمقارنة مع قوانين الشركات السابقة السارية في الاراضي الفلسطينية وايضا مع القوانين مع الدول المحيطة مثل القانون الاردني والمصري والقوانين الدولية مثل القانون الامريكي في ما يتعلق بموضوع الشركات المهنية في قوانين الشركات لما له من ضرورة في عملية تنظيم العمل في فلسطين.

حيث تعد الشركات المهنية من أكثر الشركات انتشاراً في الحقبة الأخيرة نظراً لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة في الاراضي الفلسطينية من مهندسين ومهنيين ومحامين واطباء واخصائيين في مجالات مختلفة، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الخدمات المالية وغيرها من المهن الحرة .

أحدث التطور التكنولوجي والتوسع في مجال الأعمال انعكاسه المباشر على المسار الاقتصادي للدول، فأصبح من مقتضيات المنافسة السعي بشكل جماعي نحو تقديم أفضل الخدمات المختلفة بأساليب تضمن تحقق النجاح والتقدم وتحقيق المكاسب المادية والمعنوية فكانت الشركات المهنية ذات الطابع المدني أحد تلك الأساليب التي يجتمع من خلالها أصحاب مهنة معينة بأطر قانونية محققة ضمانات فعّالة من أجل تقديم الخدمات للجمهور استناداً الى المعرفة والكفاءة التي يمتلكها أعضاء الشركة ومثالها شركات المحاماة والاستشارات الهندسية والمحاسبية فقد لا تتوفر الإمكانيات المالية او الفنية عند المهني ولا يستطيع مباشرة المهنة إلا من خلال ائتلاف جماعي يُعرف بالشركة المهنية¹.

وتكمن أسباب اختيار الموضوع: في معرفة أهمية الشركات المهنية في سوق العمل الفلسطيني وتنظيمها من خلال قانون شركات عصري متطور متناسب مع التطور التكنولوجي في القرن الواحد والعشرين ومتفق مع التخصصات المهنية الطارئة في الحياة الاقتصادية، ويعتبر موضوع البحث من المواضيع المستجدة

¹ الشراقي، محمود. (2001). الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية

والحديث في القانون الفلسطينية الذي لم يدرس سابقا في الجامعات ومراكز الابحاث الفلسطينية بشكل معمق، وإظهار أهميته في تطوير نظام الشركات والتجارة الفلسطينية من اجل تنظيم العمل المهني الفلسطيني وفق رؤية صحيحة ومتابعة قانونية قادرة على ايجاد حلول لجميع الاشكاليات المهنية في السوق الفلسطيني.

تكمن أهمية البحث بدراسة موضوع مهم ومستجد في قانون الشركات الفلسطيني وهو الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الجديد والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 وأهميته في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير من خلال تنظيم العمل المهني بشكل ايجابي فعال لخدمة المهنيين والمواطنين بشكل عام.

وتكمن أهمية الدراسة في التعرف على اهم البنود المتعلقة في موضوع الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الجديد والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021، والمقارنة ما بين القانون والقوانين السابقة التي تم العمل بها بالأراضي الفلسطينية من القانون الاردني لسنة 1966م الملغي في الأراضي الفلسطينية، او القانون الاردني لسنة 1998 النافذ في الاردن او غيرها، واخيرا العمل على مقارنة ما جاء بالبنود النازمة للشركات المهنية في القانون الفلسطيني لعام 2021 مع القوانين للدول المجاورة المصري والاردني والقوانين الدولية واهمها القانون الامريكي.

وترجع أهمية الدراسة أيضا إلى حداثة فكرة الشركة المهنية في القانون الفلسطيني والقوانين العربية أيضا، فمن التساؤلات التي تدور في عقول اصحاب المهن المختلفة ممن يرغبون في تأسيس مثل هذه الشركات: مسألة المسؤولية في الشركة، خاصة وأنه إن كان صاحب المهنة يعمل في مشروعه الفردي فإنه يعرف حدوده، ويسيطر عليه سيطرة كاملة، لكن الوضع يختلف في حال دخوله في شراكة مع آخرين قد يختلفون معه في الرؤية، وفي أسلوب العمل؛ مما قد يؤثر - بشكل أو بآخر - على سير العمل في الشركة، كذلك فإن الشركات المهنية تشكل تطورا للنظام القانوني للشركات في فلسطين، فالمهنة الحرة هي في الأصل أعمال مدنية كانت تمارس عملها من خلال مؤسسات فردية، ولكن بالنص على الشركات المهنية في القانون الفلسطيني الجديد المحدث للعام 2021 فذلك يمثل تحولا كبيرا في منهجية عمل وتنظيم المهنة الحرة بشكل كلي قانونيا وانتقالها من مظلة القانون المدني إلى مظلة قانون الشركات الفلسطيني الجديد.

وتبرز مشكلة الدراسة من ارتباطها بنواة قانون الشركات الفلسطيني وتطوره نتيجة التطور الحاصل في العمل التجاري الفلسطيني بشكل كبير ضمن التوجهات لبناء مؤسسات دولة ذات سيادة تضمن الحقوق لجميع افرادها من مهنيين او من المواطنين

الذين يسعون للحصول على خدمات مهنية بطريقة قانونية صحيحة، رغم اقرار القانون بشكل عاجل

فتلخصت مشكلة الدراسة الرئيسية في الإجابة على هذا السؤال الرئيس:

ماهية الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الجديد والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021؟
وينبثق عن المشكلة عدة تساؤلات على النحو التالي:

- ما مفهوم الشركات المهنية حسب قانون الشركات الفلسطيني للعام 2021؟
- ما الاختلافات في طرح موضوع الشركات المهنية وأهميتها مقارنة في القوانين السابقة النازمة للعمل التجاري في الاراضي الفلسطينية؟
- ما الاختلافات في بنود الشركات المهنية المختلفة عن القوانين النازمة للشركات الاجنبية في الدول المحيطة الاردن ومصر والدول الاجنبية مثل امريكا؟

- ما الآثار المترتبة عن اقرار بنود الشركات المهنية في قانون الشركات الفلسطيني للعام 2021 في الاراضي الفلسطينية؟

اتبع الباحث في دراسة هذا الموضوع كلا من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، والرجوع إلى المصادر الأصلية، وعزو البنود القانونية الى اصولها في القوانين، وبيان اراء الفقهاء والباحثين في موضوع البحث وإظهار الراجح منها.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وفهارس علمية ، وهي:مقدمة تتضمن أسباب اختيار الدراسة وأهميتها وأهدافها ومشكلة الدراسة ومنهجيتها والدراسات السابقة لها وخطة الدراسة، والمبحث الأول بعنوان: تعريف الشركات المهنية واهم بنودها في القانون الفلسطيني المعدل، والمبحث الثاني بعنوان: مقارنة بنود الشركات المهنية مع القوانين النازمة للعمل التجاري الفلسطيني سابقا مثل القانون الاردني لعام 1966 والقانون الاردني 1998م والمبحث الثالث بعنوان: مقارنة بنود الشركات المهنية مع القوانين النازمة في الدول الاخرى الاردني والمصري والامريكي ، وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الاول

مفهوم الشركات المهنية في قانون الشركات

في هذا المبحث سيتم التطرق الى تعريف الشركات المهنية لغة واصطلاحا وحسب ما جاء في القانون الفلسطيني في قانون الشركات للعام 2021م كما يلي:

المطلب الأول: تعريف الشركات

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التعريف اللغوي والاصطلاحي للشركات المهنية على النحو التالي:

الفرع الاول: تعريف الشركات المهنية لغوياً:

تعرف لغوياً: شركة مدنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يؤسسها شخص (أو أكثر) من المرخص لهم نظاماً بممارسة مهنة حرة واحدة (أو أكثر)، أو منهم مع غيرهم، ويكون غرضها ممارسة تلك المهن². ولعدم الاطالة في هذه الورقة البحثية ولكن يوجد تعريفات كثيرة في مختلف المعاجم العربية كلمات المهن والشركات ولكن تم التركيز على الحاجة الى الایجاز والبحث في التعريف اللغوي للمصطلح نفسه.

الفرع الثاني: تعريف الشركات المهنية اصطلاحاً:

الشركات المهنية: هي تلك المؤسسات التي ترعى الأعمال التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة مناط عملها من قبل الشخص الطبيعي الذي يعمل في نشاط سام ذي طابع مدني على وجه الاستقلال بما يقدم فائدة للجمهور من خدمات طبية أو قانونية أو خبرات مختلفة، ورغم تنوع تعريف المهن الحرة، فإن النشاط المهني للقائم فيها هو عمل مدني وهذا ما يميزه عن الأنشطة التجارية والصناعية القائمة على الاحتراف والمضاربة سعياً إلى تحقيق الأرباح، لذلك خضعت تلك الأنشطة إلى قوانين خاصة وتنظم في شكل نقابات وهيئات تلزم أعضائها احترام القوانين واللوائح التي تحكم السلوك المهني³.

المهنة الحرة هي: المهنة التي يمارسها صاحبها من خلال ما يملكه من خبرات فنية أو علمية وبشكل مستقل دون أن يكون في ممارستها تابعا أو مرووسا للشخص المستفيد من ذلك النشاط.

ويرى جانب من الفقهاء اهم المزايا التي تتسم بها هذه المهن، هي الاستقلالية، وعدم البحث عن الربح، فضلاً عن وجود علاقة خاصة تربط المهني بالمستهلك او العميل⁴.

وعرف قانون الشركات الفلسطيني للعام 2021م بأنها الشركة المهنية شركة مدنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يؤسسها شخص طبيعي أو أكثر من ذوي الاختصاص المهني المتكامل أو المماثل والمرخص لهم بممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر وفقاً للتشريعات النافذة، ويكون غايتها ممارسة تلك المهن، حيث تتخذ الشركة المهنية أحد أشكال الشركات الآتية: الشركة العادية العامة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة.

² عطابلية، وردة (2019). الشركات المتعددة الجنسيات. جامعة 80 ماي 5491 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي، قالمة.

³ الشراقوي، محمود. (2001). الشركات التجارية في القانون المصري، دار النهضة العربية

⁴ عطابلية، وردة (2019). الشركات المتعددة الجنسيات. جامعة 80 ماي 5491 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي، قالمة.

ونجد في القانون الجديد ان اسم الشركة المهنية العادية العامة يليه عبارة مختصرة بالأحرف (ش.م.ع.ع.)، بينما، اسم الشركة المهنية ذات المسؤولية المحدودة يليه عبارة مختصرة بالأحرف (ش.م.ذ.م.م.⁵).

وقد عرف القانون السعودي الشركة المهنية بأنها شركة مدنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، يؤسسها شخص (أو أكثر) من المرخص لهم نظاماً بممارسة مهنة حرة واحدة (أو أكثر)، أو منهم مع غيرهم، ويكون غرضها ممارسة تلك المهن، كما تقبل الشركة المهنية اتخاذ أحد أشكال الشركات التالية: إما أن تكون شركة تضامنية، شركة مساهمة، شركة توصية بسيطة، شركة ذات مسؤولية محدودة⁶.

ويوجد تعريفات متعددة لشركات المهنية في مختلف القوانين العربية والاجنبية التي ذكرت الشركات المهنية في نصوصها مثل القانون الامريكي والفرنسي والكويتي وغيرها.

وبالتالي يجد الباحث بأن الشركة المهنية هي الشركة التي تتعلق في مهنة معينة يقوم فيها فرد او مجموعة من الأشخاص من ذوي الاختصاص المهني المتكامل والمتماثل .

المطلب الثاني: اهمية الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الفلسطيني الجديد

تكمن أهمية تطوير وتنظيم الشركات المهنية في قانون الشركات الفلسطيني إلى ما يلي : تحفيز ممارسي المهن الحرة على تأسيس شركات خاصة بهم، تشجيع الشركات المهنية على التنظيم المؤسسي وبناء كيانات قوية لزيادة النمو المهني من اجل زياده اعمالهم وقدرتهم على الحصول على عطاءات مختلفة من المؤسسات الحكومية والأهلية المختلفة وبالتالي زياده الفئات التسويقية المتاحة لهم لتقديم خدماتهم المهنية المختلفة، وتمكين ممارسي المهن الحرة عن طريق الشركات المهنية منافسة محلياً و دولياً، والسماح بمشاركة "مستثمرين غير مهنيين" في الشركة لتمكين حصولها على التمويل وتوسيع أعمالها، السماح للشركة بممارسة أكثر من مهنة حرة وفق ضوابط منظمة لطبيعة العمل والقدرة على انجازه باحترافية ، والسماح للشريك أو المساهم بالمشاركة في شركة مهنية أخرى تمارس المهنة ذاتها، والسماح للشركة المهنية لها بتملك الأصول العقارية والاستثمار في الأوراق المالية.

ونص القرار بقانون أيضاً على ان اشكال الشركات المهنية هي اما العادية العامة أو ذات المسؤولية المحدودة، كمان أن القرار بقانون أتاح إمكانية تأسيس شركة

⁵قانون الشركات الفلسطيني للعام 2021 ، المادة رقم (29).

⁶ قانون الشركات المهنية في السعودية.

الشخص الواحد، إلا أنه أبقى على أنواع معينة من الشركات يتطلب فيها وجود شريكين على الأقل وهي الشركة العادية العامة والشركة العادية المحدودة والشركة المساهمة العامة، كما لغا القانون الحد الأدنى لرأس مال الشركات بأنواعها ، أما ما جاءت به المادة 29 فقرة 1 /ج من قانون الشركات الفلسطيني رقم 42 لسنة 2021 والتي جاءت بأنه " تختص الشركة المهنية بممارسة المهنة أو المهن الحرة محل نشاطها فقط ولا يجوز للشركة المهنية ممارسة الأعمال التجارية أو المشاركة في تأسيس الشركات التجارية أو شركة مهنية أخرى ، ويستثنى من ذلك حقها في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة لخدمة أغراضها " .

ونجد أن المشرع الفلسطيني جعل للشركة المهنية حرية أن تتخذ أحد أشكال الشركة العادية العامة ، أو أن تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع امكانية السماح للشركة المهنية ان تكون من الشركات ذات الشخص الواحد وتسمح لأصحاب المهن في تنظيم عملهم وتوسيع مجال تسويقهم وتقديم خدماتهم بشكل أفضل.

المبحث الثاني: الشركات المهنية وتنظيم عملها في الاراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات الفلسطيني 2021 ومقارنة مع القوانين في الدول العربية والاجنبية:

في هذا المبحث سيتم التركيز على مقارنة اهم ما جاء في القانون الجديد مع القوانين العربية والاجنبية المختلفة، والقوانين القديمة المطبقة في الاراضي الفلسطينية، بالإضافة الى التركيز في البحث الاول على اهم الأمور في موضوع الشركات المهنية التي تم الإشارة إليها في القانون.

المطلب الاول: الية وأسس تنظيم عمل الشركات المهنية في القانون الفلسطيني للشركات الجديد

تؤسس الشركة المهنية وفقا لإجراءات التأسيس المقررة لشكل الشركة ولا يجوز للشركاء ولا للمساهمين في الشركة المهنية حلها إلا بعد الإعلان عن ذلك وإبلاغ جميع المتعاملين معها كتابة بحسب الإجراءات التي يحددها القانون ، لذا حدد قانون الشركات الفلسطيني رقم 42 لعام 2021 في المادة 29 فقرة 1 / ج ، بأنه " يسري على تسجيل الشركات المهنية وإدارتها والتغييرات عليها الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون بالقدر الذي لا يتعارض مع أحكام التشريعات الخاصة بها " .

وبذلك أعطى القانون للأشخاص المرخص لهم في ممارسة مهنة حرة واحدة أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مهنية بأي شكل من الأشكال التي حددها القانون ، والتي من الممكن أن تكون شركة عادية عامة أو شركة ذات مسؤولية محدودة .

أما المشرع السعودي أعطى للشخص المرخص له في ممارسة مهنة حرة واحدة أن يؤسس شركة مهنية مساهمة أو مساهمة خصوصية أو ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد لممارسة مهنته من خلالها، وإذا كان مرخصاً له في ممارسة أكثر من مهنة حرة، فله ممارستها كلها أو بعضها من خلال الشركة، وذلك بعد استيفاء الشروط والضوابط التي تحددها اللوائح .

ويجوز تأسيس شركة مهنية من مرخص لهم في ممارسة أكثر من مهنة حرة، ويجوز كذلك تأسيس شركة مهنية مشاركة بين مرخص لهم في ممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر وشركة مهنية غير سعودية.

ويجوز أن يشارك أو يساهم في الشركة المهنية - عدا شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بصفة الشريك المتضامن- شخص ذو صفة طبيعية من غير المرخص لهم بممارسة المهنة أو المهن الحرة محل نشاطها، أو شخص ذو صفة اعتبارية.

ولا يجوز للشريك في شركة مهنية ولا للمساهم فيها المشاركة ولا المساهمة في شركة مهنية أخرى تمارس المهنة الحرة ذاتها⁷.

ونرى من خلال مناقشة ما جاء في نصوص القانون فيما يخص الشركات المهنية فهي تم تحديدها أكثر في موضوع الشركات المهنية وأصحاب المهن الحرة المختلفة بينما في القوانين القديمة كانت مفتوحة بدون اسم معين ويحق تأسيس شركات عمل مختلفة، ولكن كان يجب أن يكون شريكين على الأقل وغير مسموح شركة الشخص الواحد.

المطلب الثاني: مقارنة تنظيم عمل الشركات المهنية مع القوانين السابقة المطبقة في الأراضي الفلسطينية:

لم ترد الشركات المهنية في القوانين القديمة المطبقة في الأراضي الفلسطينية المختلفة وإنما كان المطبق في المؤسسات الرسمية والمحاكم الفلسطينية قانون الشركات الاردني رقم 12 للعام 1964 والتي لم تحدد آلية تسجيل الشركات المهنية وإنما كانت المادة 25 من قانون التجارة رقم 12 لعام 1966 تنص على أنه " تخضع الشركات لأحكام القانون الخاص بتسجيلها " ولم يكن القانون المدني (مجلة الأحكام العدلية) تبين طريقة تسجيل الشركات المدنية ، إلى أن صدر القرار بقانون رقم 6 لعام 2008 والذي عدل بدوره نص المادة 8 من قانون الشركات الاردني الملغي رقم 12 لعام 1964 م ، إلى أن صدر قانون الشركات الفلسطيني رقم 42 والذي أوضح بكسل جلي ونص بشكل واضح على الشركات المهنية تحت عنوان أنواع خاصة من

⁷مرزوقي، محمد. (2013) الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نفود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945 ، العموم الاقتصادية، قالمه..

الشركات والتي بدورها جاءت المادة 29 / 1 تحدد مفهوم الشركات المهنية وآلية تنظيم عملها في الأراضي الفلسطينية .

ومن الجدير بالذكر أن استحداث القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 لشركة الشخص الواحد في فلسطين والتي تنظم عمل الشركات المهنية بشكل واضح وافضل وحلًا لاشكاليات القانونية السابقة، وتعود فكرة إنشاء شركة الشخص الواحد إلى دولة ليشتنشتاين بتاريخ 1925/11/05م ، حيث سمح القانون المدني بأن يتم تأسيس مشروع فردي للتاجر مع تحديد مسؤوليته عن الديون والالتزامات بهذا المشروع، كما أجاز قانون الافراد والشركات عام 1926م لهذه الدولة تأسيس شركة الشخص الواحد، ومن ثم سمح المشرع الألماني عام 1980م بإنشاء شركة الشخص الواحد وكذلك المشرع الفرنسي بالقانون رقم 11 لسنة 1985 وبعدها توالى التشريعات في الدول الاخرى بالسماح بتأسيس مثل هذه الشركة والنص على ذلك صراحة في قوانينها، ويقصد بشركة الشخص الواحد : بأنها شركة استثنائية عن الأصل حيث تتكون من مؤسس واحد وتتمتع بذمة مالية مستقلة عن ذمة صاحبها وقد يكون هذا الشخص شخصاً واحداً أو معنوياً، وهي تتناسب مع اصحاب الاعمال المهنية المختلفة من اطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم.

أوضحت وزارة الاقتصاد الفلسطيني مرارا عبر مواقعها الرسمية واللقاءات المختلفة أن نظام الشركات المهنية الذي أقره المشرع الفلسطيني عبر صدور قرار بقانون يهدف إلى تحفيز ممارسي المهن الحرة على تأسيس الشركات المهنية وإضفاء المرونة وحرية الاختيار بين اشكال الشركات وتيسير تمويلها بهدف التوسع في نمو الشركات المهنية في الاراضي الفلسطينية لسد فراغ قانوني في طبيعة عملهم.

وبينت الوزارة أن نظام الشركات المهنية الجديد يتيح تأسيس شركات مهنية تمارس أكثر من مهنة وفق ضوابط محددة تضمن الحكومة، ويسمح بأن تأخذ الشركة المهنية شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو الشركة المساهمة العامة، إضافة إلى ذلك، يسمح النظام بمشاركة أو مساهمة أشخاص مستثمرين غير مهنيين في الشركات المهنية، وتأسيس شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد لممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر، ويجيز النظام للشركاء أو المساهمين في الشركة المهنية تحويلها إلى شكل آخر من أشكال الشركات بعد استيفاء الشروط والضوابط التي نص عليها النظام أو لائحته⁸.

وتختص الوزارة بالترخيص لتأسيس الشركة المهنية وفقاً للإجراءات والضوابط التي نص عليها النظام ولائحته مع مراعاة أحكام نظام الاستثمار الأجنبي، ويؤمل أن

⁸ مرزوقي، محمد. (2013) الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945 ، العموم الاقتصادية، قالمه..

يسهم نظام الشركات المهنية في تعزيز ثقة المتعاملين مع الشركات المهنية إضافة إلى تمكين ممارسي المهن من قيادة شركات مهنية منافسة محلياً ودولياً، إلى جانب زيادة وتحسين فرص العمل في قطاع الخدمات المهنية، وترتيب حقوق وواجبات الشركاء والمساهمين في الشركات المهنية وتعزيز أعمالها وتحقيق النـم وهذا وتسري على الشركة المهنية أحكام نظام الشركات بما لا يتعارض مع طبيعتها⁹.

وبالتالي فإن الشركات المهنية هي مستحدثة في القانون الفلسطيني ولم تكن سابقاً، و عند البحث في المواد الموجودة المتعلقة بالموضوع نجد انها قد اخذت كما هي نسخ لصق من قوانين اجنبية ولم يتم دراسة الموائمة بشكل كبير في موضوع صلاحيتها في الاراضي الفلسطينية.

المطلب الثالث: مقارنة تنظيم عمل الشركات المهنية مع القوانين في الدول العربية والاجنبية:

قانون الشركات الاردني رقم (12) لسنة 1964 الملغي وتعديلاته لغاية القرار بقانون رقم 57 لسنة 2006 لم يذكر او يفصل أي شيء عن الشركات المهنية في نصوصه بل تحدث عن الشركات المدنية العامة بشكل عام دون أن يوضح الأسس الصحيحة لكيفية إنشاء الشركات المهنية تاركاً الامر للقواعد العامة في مجلة الأحكام العدلية التي ما زالت مطبقة في الأراضي الفلسطينية .

وعندما صدر قانون الشركات رقم 42 لعام 2021 كان واضحاً بكيفية إنشاء وتأسيس الشركات المهنية والتي حددتها المادة 29 بقولها " الشركة المهنية هي شركة مدنية ذلت شخصية اعتبارية مستقلة ، يؤسسها شخص طبيعي أو أكثر من ذوي الاختصاص المهني أو المتماثل أو المرخص لهم بممارسة مهنة حرة واحدة أو أكثر وفقاً للتشريعات النافذة ويكون غايتها ممارسة تلك المهن " .

ومن جانب آخر اوضحت المادة 7 فقرة ج/1 من قانون الشركات الأردني رقم 22 لعام 1997 م وتعديلاته على أنه " تسجل الشركات المدنية لدى المراقب بسجل خاص تسمى سجل الشركات المدنية وهي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن وتخضع لاحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وأنظمتها الداخلية " .

واستحدث المشرع الكويتي الشركات المهنية في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016؛ ومن قبله في المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 ، والمعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 ، تنظيماً لعمل أصحاب المهن الحرة، وضماناً لاستمرار تلك المهن ومنافستها للشركات المهنية العمالية، من خلال اجتماع أصحاب مهنة حرة واحدة معاً في شركة واحدة، تضمن اجتماع مجموعة خبرات متنوعة في تخصص واحد، وقد

⁹ عطابلية، وردة.(2019). الشركات المتعددة الجنسيات. جامعة 80 ماي 5491 قالمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8مايو، قالمة.

اشتراط المشرع أن تأخذ الشركة المهنية واحداً من أربعة أشكال للشركات التجارية التي نص عليها قانون الشركات؛ وهي: شركة التضامن، والتوصية البسيطة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، وشركة المساهمة المقفلة، وبالتالي فالشركة المهنية تأخذ حكم شكل الشركة المتخذ، بالإضافة إلى أحكام خاصة نص عليها المشرع بخصوص الشركة المهنية.

واستحدث المشرع السعودي الشركات المهنية وتنظيم عملها في العام 1441هـ من خلال مرسوم ملكي رقم م / ١٧ وتاريخ ١٤٤١/٠١/٢٦هـ.

وتدار الشركة المهنية من أحد الشركاء أو أكثر مع تحمل كافة المسؤوليات التي تترتب على المسؤولية عن أخطاء الشركة تجاه الغير ، حيث نصت المادة 29 فقرة 1 / م على أنه " مع مراعاة أحكام هذا القانون والخاصة بإدارة كل نوع من أنواع الشركات التي يجوز للشركة المهنية اتخاذها ، يتولى إدارة الشركة المهنية واحد أو أكثر من الشركاء أو الأعضاء فيها وفقاً لما يتم الاتفاق عليه فيما بينهم ، وتحدد المستندات التأسيسية شروط تعيين المدير وصلاحياته ومكافأته ومدة إدارته للشركة وطريقة عزله " .

ومع ذلك يسأل كل عضو في الشركة المهنية بصفة شخصية عن أخطائه المهنية تجاه الشركة وباقي الأعضاء ، كما تسأل الشركة المهنية عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب الأخطاء المهنية من قبل شركائها أو أعضائها والعاملين فيها .

ومن جانب آخر أوضحت اللائحة من القانون السعودي ، أنه إذا تولى إدارة الشركة المهنية شخص واحد يجب أن يكون من الشركاء المرخص لهم، وإذا تولى إدارة الشركة المهنية أكثر من شخص "مجلس مديرين أو مجلس إدارة" يجب أن يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من الشركاء أو المساهمين المرخص لهم، وأن يكون من بينهم مرخص له واحد على الأقل في كل مهنة من المهن الحرة التي تمارسها الشركة المهنية.

ولا يجوز للمرخص له عضو مجلس المديرين أو مجلس الإدارة تفويض عضو غير مرخص لحضور اجتماعات المجلس والتصويت نيابة عنه، وتكون مسؤولياتهم عن جميع أعمال الإدارة تجاه الغير .

خاتمة:

يعتبر موضوع الشركات المهنية وتنظيم عملها في الأراضي الفلسطينية حسب قانون الشركات والذي هو قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 ، من أهم المواضيع المستجدة في قانون الأعمال والشركات في فلسطين لأنه لم يبحث نهائياً في الجامعات الفلسطينية ومراكز الأبحاث ، حيث أنه يواكب العصر وتطورات التجارة الفلسطينية والحياة الاقتصادية في جميع اتجاهاتها وخصوصاً المهنية ، حيث أن النسبة الأكبر في المجتمع الفلسطيني هم من أصحاب المهن الحرة المختلفة .

الا أنه لم يتم ذكر الشركات المهنية صراحة في القوانين التي كانت مطبقة في فلسطين سابقاً، وكان لاضافتها أهمية كبيرة جداً من أجل تنظيم العمل المهني بطريقة قانونية تحفظ الحقوق لأصحابها والعاملين فيها .

وعليه نوصي :

- 1-إقامة ورشات عمل متخصصة للمحامين واصحاب المهن بالتعاون مع النقابات المختلفة لتبيان هذه الشركات وتعامل معها من خلال القانون الجديد.
- 2- العمل على كتابة الابحاث المتخصصة من خلال الجامعات الفلسطينية والمراكز البحثية القانونية .
- 3- العمل على نشر الوعي عند اصحاب المهن الحرة بضرورة تأسيس شركات مهنية استناداً لقانون الشركات الجديد .
- 4- شرح مواد القانون لما يوجد بها من غموض وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الشركاء بعضهم ببعض في الشركات المهنية .
- 5- ضرورة توضيح امكانية مشاركة غير المهنيين في الشركات المهنية للمهنيين على غرار التشريع السعودي .

وأخيراً فإنني أحمد الله حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، أن منعلينباتمام هذا البحث على هذه الصورة التي بين أيديكم، فما أصبْتُ فيه فمن فضل الله وكرمه، وما أخطأتُ فيه فأسأله تعالى أن يغفره لي إنه بعباده غفور رحيم، "وما توفيقِي إِلَّا بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" ¹⁰

قائمة مصادر ومراجع

القران الكريم

أولاً: الكتب والدراسات:

- بيوض، محمد، أثر المحددات لمشركات المتعددة الجنسيات على أساسيات البيئة للدول المضيفة، دراسة تحليلية لقطاع الطائفة في الجزائر، أطروحة لنيل شياذة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، (2017).
- الشرقاوي، محمود، الشركات التجارية في القانون المصري، دار المهضة العربية، (2001).

¹⁰ سورة هود، آية 88

- عطايلية، وردة، الشركات المتعددة الجنسيات. جامعة 80 ماي 5491
قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8مايو، قالمة، (2019).
- مرزوشي، محمد، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في
ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومؤسسات
مالية، جامعة 8 ماي 1945، العموم الاقتصادية، قالمة، (2013).
- الملحم، أحمد، الشركات التجارية، لجنة التأليف والتعريب، جامعة الكويت،
(2009).

ثانياً: القوانين:

- قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة (1964) الملغي ، والذي كان مطبقاً
في الضفة الغربية .
- القرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات الفلسطينية .
- الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته .
- قانون الشركات المهنية في السعودية بمرسوم ملكي في العام 1441هـ.